

إشراك الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

Involving non-state actors in achieving food security in Algeria

عبد الله عاشوري *

*Abdallah ACHOURI

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، (الجزائر)، a.achouri@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/06/06

تاريخ الإرسال: 2023/04/09

Abstract:

This research paper aims to highlights on the roles of non-states actors and how to involve them in achieving food security in Algeria, especially in light of food dependency in abroad. This study concluded that the technical expertise, field experiences, competences and various resources possessed by non-state actors qualify them to play the role of an effective partner for the state in achieving food security in Algeria.

Keywords: non-state actors; civil society; private sector; food security; partnership.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أدوار الفواعل غير الدولاتية وكيفية إشراكها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، لاسيما في ظل التبعية الغذائية للخارج. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ما تمتلكه الفواعل غير الدولاتية من خبرات فنية وتجارب ميدانية وكفاءات وموارد مختلفة يؤهلها ذلك للعب دور الشريك الفعال للدولة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفواعل غير الدولاتية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأمن الغذائي، الشراكة.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعاني دول عديدة عبر العالم من مشكلة تتفاقم يوما بعد آخر، تتمثل في انعدام الأمن الغذائي، وأصبحت هذه المشكلة أيضا مصدر قلق كبير للمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المختلفة، كما هي محل إزعاج للساسة والقادة في مختلف أرجاء العالم، لما يتركه انعدام الأمن الغذائي من تداعيات أمنية واجتماعية واقتصادية خطيرة.

لم تتمكن الجزائر منذ استقلالها حتى يومنا هذا من كسب معركة الأمن الغذائي، وبقيت رهينة للخارج في سد الاحتياجات الغذائية المختلفة لسكانها، وهي لاتزال تعتمد على الأسواق الخارجية في تلبية الاحتياجات الغذائية المتنوعة والتي تتفاقم باستمرار، وهذا ما يطرح تحديات واسعة من أجل حسم معركة الغذاء محليا، في ظل الظروف الدولية التي باتت تؤثر سلبا على سلاسل توريد الغذاء عالميا، وعلى استقرار أسعاره في الأسواق الدولية مع ما يرافقه من تنامي الطلب دوليا نتيجة لارتفاع عدد السكان عبر العالم، وكذا بسبب التغيرات المناخية التي يترتب عنها إتلاف واسع للمنتجات والمحاصيل الزراعية عالميا.

لقد أثبتت مختلف الاستراتيجيات والسياسات المتخذة من طرف الجزائر على المستوى المحلي الوطني فشلها في حل مشكلة الغذاء، وبقيت الجزائر رهينة للخارج في توفير الغذاء لسكانها، ولم تتمكن من كبح جماح التبعية الغذائية للخارج، وهو ما بات يستدعي ضرورة البحث وإشراك فواعل جديدة يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وهوما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن إشراك الفواعل غير الدولاتية في الجزائر في صياغة وتجسيد السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مضامين مفهوم الفواعل غير الدولاتية؟ فيم تتمثل أبرز أصنافها؟

- كيف يتم إشراك الفواعل غير الرسمية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

-ما هي العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟
فيم تتمثل أهم الآليات لتفعيل أدوار الفواعل غير الرسمية في كسب رهان الأمن الغذائي في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية يتم اقتراح الفرضية الآتية:

-يعتبر تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ممكنا إذا تم الاستعانة وإشراك الفواعل غير الدولاتية المختلفة التي تمتلك قدرات هائلة وخبرات متنوعة وإمكانيات مختلفة، في ظل قصور الدولة وفشلها عن تحقيق هذا الهدف لوحدها.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الفواعل غير الدولاتية، وأهميتها في رسم السياسات المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى توجيه صانعي السياسات نحو كفاءات الاستعانة وإشراك هذه الفواعل في حل مشكلة انعدام الأمن الغذائي، نظرا لما تمتلكه من خبرات وتجارب ميدانية، لاسيما في مجال إنتاج وتوزيع الغذاء خاصة في ظل تفاقم أزمت الغذاء محليا وعالميا.

للإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضية المقدمة يتم الاعتماد على المنهج العلمي المناسب والمتمثل في الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل كفاءات إشراك الفواعل غير الرسمية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مع الإشارة إلى اعتماد الباحث على المنهج التاريخي من خلال استعراض تطور الفواعل غير الدولاتية ودورها في رسم وصنع السياسات العامة للدولة ومنها ما يرتبط بتحقيق الأمن الغذائي.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

سيتم خلال هذا الجزء تناول مفهوم الأمن الغذائي أولا، ثم الانتقال لعرض مفهوم الفواعل غير الدولاتية.

1.2 مفهوم الأمن الغذائي

تم استخدام مصطلح الأمن الغذائي حديثا في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وبالذات عام 1972 عند اتساع وانتشار مشكلة أو أزمة الغذاء بشكل كبير على المستوى العالمي، ويشمل هذا المصطلح على أكثر من معنى "توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية¹.

لقد تم تعريفه بأنه: هو قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الأساسية بإنتاجها محليا أو عن طريق استيرادها من الخارج، وهو يختلف عن مفهوم تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا². وترى منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط³.

كما تم تعريف الأمن الغذائي حسب مؤتمر روما 2009 والذي عنون حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم "2009": تعريف الأمن الغذائي وتحديد أبعاده بأن الأمن الغذائي يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادية والاجتماعية والاقتصادية على غذاء كافي ومأمون ومغذي، يفي باحتياجاتهم ومتطلباتهم الغذائية لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة⁴.

عرّف المشرع الجزائري الامن الغذائي وفقا للقانون رقم 16/08 المتضمن التوجيه الفلاحي في مادته الثالثة، الفقرة الأولى بأنه: "هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"⁵.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الأمن الغذائي يتضمن في معانيه حصول الأفراد داخل القطر الوطني على غذاء كاف ونوعي وصحي وسليم في كل الأوقات، بصورة مستمرة ودائمة، وهذا يقتضي من الدولة من خلال مؤسساتها المسؤولة تحمل كل مسؤوليتها في توفير الغذاء لمواطنيها ومواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية لتحقيق هذا الهدف.

جدير بالذكر أن مفهوم الأمن الغذائي قد تطور في العقود الأخيرة وتم توسيعه تدريجيا، فبعد أن كان يركز على توافر الغذاء وإنتاجه، أصبح يشمل صراحة إمكانية الحصول عليه (الامكانية الجسدية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية)، ثم تطور ليشخص كيفية استخدامه واستقر أخيرا في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي في عام 1996 ليشمل الأبعاد التالية.⁶

أبعاد الأمن الغذائي: ينطوي الأمن الغذائي على أربعة أبعاد وهي:⁷

الوفرة: تعني وجود كمية من الغذاء ومن الانتاج المحلي أو عن طريق الواردات.

القدرة: تعني أن تكون أسعار الغذاء ملائمة لمدخل الأفراد.

إمكانية الوصول: تعني أن يكون الغذاء في متناول الأفراد حيث يسهل الحصول عليه.

السلامة: تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية والتغذية، بحيث يتحقق النفع المضمون من دون إضرار بالصحة بأي شكل.

• علاقة الأمن الغذائي ببعض المفاهيم المشابهة:

1- الاكتفاء الذاتي: يعرف بأنه قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على موارده وإمكانياته الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، وهو بذلك يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا، وتبعاً لهذا يختلف عن مفهوم الامن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين غذائه بإنتاجه محليا أو عن طريق الاستيراد من الخارج.⁸

2- الفجوة الغذائية: تتمثل في الفرق بين الإنتاج المحلي من الغذاء والطلب الإجمالي عليه، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد.⁹

3- السيادة الغذائية: تتمثل في حق الشعوب والدول في تغذية صحية ومناسبة للثقافة الفلاحية لكل بلد، بطرق إيكولوجية نظيفة ومستدامة، وبصورة تسمح لكل مزارع عبر العالم من ممارسة عمله بطريقته الخاصة، ويرتكز مفهوم السيادة الغذائية على ثلاث ركائز أساسية، هي: تشجيع أساليب المحلية لكل بلد، ورفض السياسات المتأنتية من الخارج، ودعم وتوسيع الفلاحة الإيكولوجية الصحية، وإعطاء الأولوية للفلاحين والمزارعين الصغار.¹⁰

2.2 مفهوم الفواعل غير الدولاتية (غير الرسمية)

يقصد بالفاعل كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص ما قادر على لعب دور معين في الساحة الدولية، وترى بعض الرؤى والتصورات أن الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية، لكن تعتقد منظورات أخرى حديثة أن "الدولة" أصبحت إحدى الفواعل ضمن قائمة جديدة وطويلة تضم المؤسسات، الشعوب، والجماعات انتهاء بالأفراد في ظل تصاعد آفاق العولمة وثورة الإعلام والاتصال.¹¹

1.2.2 تعريف الفواعل غير الدولاتية

يطلق على الفواعل غير الدولاتية العديد من التسميات والأوصاف، فتوصف بالفواعل غير الرسمية، أو الفاعلون من غير الدولة، وتنظيمات المجتمع المدني، وهي تدل كلها عن تلك المؤسسات والتنظيمات والجمعيات التي تمارس نشاطاتها ووظائفها بشكل مستقل عن سلطات الدولة التي تنتمي إليها، وسنورد هنا بعض التعاريف ذات الصلة كما يلي:

يستخدم عادة مصطلح المجتمع المدني لتصنيف الأفراد والمؤسسات والمنظمات التي لها هدف التقدم أو التعبير عن مصلحة مشتركة من خلال الأفكار، الأنشطة والمطالب على الحكومة.¹²

يعرف أيضا بأنه: "مجموعة التنظيمات غير الربحية التي تعمل بشكل مستقل، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتسعى لتحقيق مصالح معينة والدفاع عن حقوق الأفراد بالتزام قيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح وإدارة الخلافات بطريقة سلمية." ¹³

ورد تعريف المجتمع المدني من طرف مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 في ندوة "المجتمع المدني" بكونه: "مجموعة المؤسسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض معينة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات الوطنية (الأحزاب السياسية)، وأخرى نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، وثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين، وكذا أغراض اجتماعية مثل المساهمة في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".¹⁴

مما سبق، يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه تلك المؤسسات والتنظيمات الطوعية وغير الربحية التي يتم إنشاؤها بشكل مستقل عن سلطة الدولة، قصد تحقيق أغراض معينة والدفاع عن مصالح الافراد والجماعات، والقيام بأدوار حيوية تساعد في حل الكثير من المشاكل والقضايا المختلفة والمشاركة في تحقيق التنمية المنشودة.

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن حصرها في الآتي:

1- غير ربحية: حيث أنها لا تهدف لتحقيق الربح المادي وأن نشاطاتها خيرية مجانية.

2- الطوعية، حيث تنشأ بمبادرات تطوعية من قبل أفرادها لخدمة مصالح معينة.

3-التنظيم: أي منظمة وتعتمد على فكرة المؤسسية في صورة مغايرة عن المنظمات التقليدية البعيدة عن التنظيم الحديث.

4-الاستقلالية: تعمل بشكل مستقل عن أي سلطة أو جهة، لأن الخضوع لجهة ما يحد من فعالية المجتمع المدني ويجعله رهينة للأجندات أو الإماءات من تلك الجهة الوصية.

6-القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات المحيطة وفعاليته في أداء أدواره بشكل أمثل تكون عندما ترتفع القدرة على التكيف مع تلك التغيرات أو التأثيرات المختلفة.

2.2.2 أدوار المجتمع المدني وعلاقته بالدولة

اللافت للنظر أن منظمات المجتمع المدني خلال العقود الأخيرة أصبحت تشكل الخاصية الجوهرية التي تميز الدول المتقدمة وتطبع المجتمعات المتحضرة، وليس هذا فقط بالنظر إلى أهمية العمل التطوعي المدني المكمل لدور الدولة، بل يعود ذلك للأدوار الحيوية التي يضطلع بها هذا الفاعل في حل كثير من القضايا والمشكلات مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.¹⁵ تقوم فواعل المجتمع المدني المختلفة عادة بمجموعة من الأدوار الأساسية، كما يلي:

1-الأدوار والآليات الوقائية: من خلال الدراسات والتوقعات الاستباقية حول مختلف القضايا مثل تنامي الفقر وسوء التغذية وارتفاع مستويات الجوع، وهذا كأجراء وقائي يعالج تلك الأسباب والعوامل المؤدية للمشكلة بشكل أفضل من التعاطي مع انعكاساتها وتداعياتها. يحوز المجتمع المدني على خبرات كثيرة في التنبؤ بالمشكلات المختلفة ومن بينها مشكلة الجوع والفقر، وقد تمتلك دراسات استباقية عن طريق مؤشرات الإنذار المبكر.

2-أدوار التحسيس والتوعية: تقوم بتنظيمات المجتمع المدني بأدوار توعوية وتحسيسية من خلال العمل على صناعة ونشر الوعي والتنشئة الاجتماعية، وتساهم في إعادة إنتاج

قيم وسلوكيات إيجابية وتنميتها كالحفاظ على البيئة مثلا¹⁶، وترشيد استهلاك الغذاء... الخ.

3- أدوار المشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة، لكن تختلف مستويات مشاركة وإسهام الفواعل غير الدولاتية بمختلف أصنافها في رسم السياسات العامة للدولة بسبب طبيعة النظام السياسي ومدي انفتاحه واعترافه أو قبوله بدور المجتمع المدني كشريك أساسي في رسم وصنع السياسات العامة واتخاذ القرارات المختلفة.

4- الدور الرقابي والقضائي: حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني من ممارسة دورها الرقابي والتبليغ عن مختلف التجاوزات والانتهاكات التي تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي سواء ما تعلق بالبيئة أو المناخ أو الغذاء، أو غيرها... الخ، وفي هذا الصدد يجدر التنبيه أن بعض الدول كالجائر تعترف بحق التنظيمات المدنية باللاجوء للقضاء وتقر لها بما تمتلك من شخصية معنوية من رفع القضايا أمام الجهات القضائية للدفاع عن القضايا كحماية البيئة مثلا، وذلك كتحفيز وضمان تفعيل دورها في حماية البيئة.

3. آليات إشراك الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

لم يعد تحقيق الأمن الغذائي مسألة تعنى بها الدولة فقط وحكرا عليها، بل أصبح وظيفته تحكم مختلف الفواعل المحلية والدولية على حد سواء، ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وتعزيزه يتعين الاعتماد على مقاربات تشاركية جديدة تسمح بمشاركة قنوات أخرى غير رسمية، وهذا ما سيتم عرضه خلال هذا الجزء.

1.3 دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي الخاص فاعلا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي، وهو ركيزة أساسية يمكن المراهنة عليه في إحداث الديناميكية في القطاع الانتاجي الزراعي وكذا الصناعات التحويلية المرتبطة بإنتاج وتوزيع الغذاء، ناهيك عن نشاطات التخزين، وهي كلها نشاطات تساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتأمين الحاجات الغذائية للسكان.

إن مساهمة القطاع الفلاحي الخاص في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب، وهي تبدو متواضعة مقارنة بما يقدمه هذا القطاع في بلدان أخرى في مجال إنتاج الغذاء وتوريده، وذلك يرجع لعدم وجود اهتمام وتوجه حقيقي لهذا القطاع بالاستثمار في القطاع الفلاحي، والاهتمام بالاستثمار والعمل في قطاعات اقتصادية أخرى سريعة العائد المالي، من جهة ومن جهة أخرى صعوبات وتأثير العوامل المناخية أو ظروف أخرى ترتبط بضعفه المادي والمالي والتقني أو غياب التحفيز الجاد من الدولة مما أثر على محدودية مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الغذاء وتجسيد الاستثمار الأمل في الميدان الفلاحي والنشاطات المرتبطة به.

لتمكين القطاع الخاص من أداء الدور المنوط به في تحقيق الأمن الغذائي، يقتضي ذلك إحداث تعديلات قانونية وتفعيل بعض القوانين والآليات وذلك من خلال:¹⁷

- إعادة النظر في كافة القوانين والقرارات التي تحكم العلاقات الزراعية والتي تحتاج إلى التطوير والتحديث لمواكبة نهضة زراعية شاملة يكون للقطاع الخاص دور مهم فيها.

-الدعم الحكومي للمدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة لتمكين القطاع الخاص من إثبات وجوده وتحقيق ظروف تنافسية اتجاه المستورد.

- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المخابر المتخصصة لتحديد الأمراض النباتية وإجراء الفحوصات والتحليل الدقيقة للمنتجات الزراعية والبذور، وهذا يساهم في استقطاب اليد العاملة ومحاربة البطالة والمساهمة في الدخل الوطني.

في نفس السياق، لقد أكد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الفاو على دور القطاع الخاص في الأمن الغذائي عالميا ومحليا خاصة مع سياقات الخصخصة والعولمة الاقتصادية التي تزداد عالميا، وتحولات السلسلة الغذائية بأسرها من المزرعة إلى المائدة، وهو ما أضفى مزيدا من الأهمية على القطاع الخاص¹⁸، كما أشار تقرير صادر عن

منظمة الأغذية والزراعة إلى دور التجارة التي يقوم بها القطاع الخاص، كعامل تمكين أساسي لضمان تحقيق الأبعاد الأربعة الأساسية للأمن الغذائي والتغذية، (التوفر، إمكانية الحصول عليها، الاستخدام والاستقرار) عن طريق زيادة كمية وتنوع الغذاء وخفض سعره بالنسبة للبلدان المستوردة للغذاء¹⁹.

2.3 دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا لا يستهان به في رسم وصناعة وتنفيذ السياسات العامة المختلفة في الدولة، وتبعا لذلك تمتلك خبرات وتجارب ميدانية ملموسة في حل عديد القضايا التي لم تتمكن الدولة لوحدها من مجابقتها كالقضايا البيئية والصحية والاجتماعية، كما تحوز مؤهلات مادية وفنية كافية، ستعزز المكانة التي تحوزها هذه الفواعل في حل قضايا ومشكلات كأزمة الغذاء المتفاقمة محليا وعالميا. ويمكن أن تساهم الفواعل غير الدولائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الأدوار التالية:

1- نشر الوعي الغذائي لدى الأفراد والعائلات باستعمال مختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة (الإعلام، منصات التواصل الاجتماعي، ندوات تحسيسية ومحاضرات توعوية، برامج تلفزيونية وحصص إذاعية... الخ) قصد نشر الوعي بترشيد الاستهلاك وتجنب الهدر الغذائي والتخلي عن سلوكيات التبذير التي تستنزف الموارد المالية للدولة وتقتصم المخزون الغذائي المتوفر محليا وطنيا.

2- تقديم الدعم والمساعدة للمحتاجين للغذاء ومنحهم المعونات الغذائية الضرورية لاسيما في فترة الأزمات الطارئة والظروف الاستثنائية، وهو ما يساهم في تخفيف مستوى الجوع والحد من الفقر. يجدر التذكير بما تقوم الجمعيات والمؤسسات المختلفة كجمعيات حماية المستهلك والتنظيمات التطوعية المختلفة من نشاطات توزيع المساعدات الغذائية على الفئات الاجتماعية الهشة، وحرصها على تقديم العون للمعوزين والفقراء، إلى جانب

مجهودات باقي الفواعل الإغاثية الأخرى والإنسانية في تحسين وتحقيق الأمن الغذائي في المناطق النائية الفقيرة كالقرى والأرياف، وحتى المدن والمناطق الكبرى التي تعاني من مشاكل التموين أو الحصول على غذاء كاف وآمن وصحي.

3- تعمل فواعل المجتمع المدني المحلي على زيادة الضغط على الحكومات من أجل ضبط الأسعار والتحكم فيها وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، بالاعتماد على وسائل التبليغ وفصح المتعاملين والتجار المتسببين في غلاء الأسعار، وهذا الجهد يساعد المؤسسات المختصة ويسمح لها بالتدخل وكشف ومتابعة المتسببين في التلاعب بأسعار السلع والمواد الغذائية عبر الأرقام الخضراء أو منصات التواصل الاجتماعي وهو ما سيسمح بالتدخل المباشر في أسرع وقت ممكن، وذلك ما يجسد فعلا الدور الإيجابي التشاركي لهذه الفواعل المدنية ويجعلها في خدمة الصالح العام والمجتمع والدولة على حد سواء.

4- إضافة لما تم ذكره، يمكن أن تقوم الجمعيات المدنية وحماية المستهلكين بدور في نشر الوعي لدى فئة التجار وتحسيسهم بقيم وسلوكات التجارة المشروعة والتخلي عن المضاربة، بالتذكير بالإجراءات الجزائية والعقوبات الممكنة التي يمكن أن تطل المخالفين منهم لقواعد وإجراءات التجارة النزيهة وارتكاب مخالفات المضاربة والتلاعب بالأسعار، خاصة أسعار المواد الاستهلاكية واسعة الاستهلاك المدعمة من طرف الدولة، وهي كلها مجهودات ترمي لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه.

في نفس السياق تعمل فواعل المجتمع المدني على توظيف العامل الديني في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتوعية ونشر القيم والأخلاق الراقية التي تترك الأثر الإيجابي من خلال التعامل مع أزمات ندرة الغذاء في الظروف والأزمات الصعبة بنظرة تعتمد الفهم والإدراك السليم للتراث والتعاون ومد يد العون والصدقات وإخراج الزكاة وإعانة الفقراء والمحتاجين.

إن إشراك المجتمع المدني في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في حل مشكلات الجوع والفقر إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في الجزائر هو أمر عادي جدا نظرا لما تتركه به فواعل المجتمع المدني من خبرة وكفاءة وتجارب في حل العديد من القضايا، وبإمكان هذه الفواعل الجديدة تأدية الأدوار الجديدة في مجال محاربة الفقر والجوع وتحسين الأمن الغذائي وتحقيق في الجزائر وذلك من خلال الجوانب التالية:²⁰

أ-التوعية بأهمية الغذاء وكيفية المحافظة عليه من خلال القيام بالإشهار والإعلانات التوعوية.

ب-القيام بحملات التحسيس التي تقوم على تحسين المنتج الغذائي وتوافره.

ج-إقامة جمعيات تغنى بمراقبة وتوزيع الغذاء على كافة الفئات الاجتماعية، والحرص على حصول كل فرد على الحد الأدنى من الغذاء كل يوم.

د-الدفاع والعمل على حماية الأراضي الزراعية ومجابهة كل التهديدات التي تؤثر سلبا على الأراضي الزراعية وعلى جودتها، وهو ما سينعكس على سلامة الغذاء وجودته، والحد من التهديدات المختلفة التي من شأنها تقليص مناعة الأراضي الزراعية وتؤدي لتراجع الإنتاج الزراعي، وحل مشاكل المياه وغيرها ... إلخ.

هـ-رفع الوعي العام وترقيته بأهمية الأمن الغذائي وخلق توجهات استراتيجية لتحرير البلاد من هذه المشكلة وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

3.3 دور المواطن كشريك في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن دور المواطن في المحافظة على الأمن الغذائي ضروري وهام، وتعاونه وتفاعله مع مصالح الدولة وبين القطاعات المختلفة التي تسعى للحد من الفقر ومحاربة الجوع والفقر سينعكس حتما وبشكل إيجابي على الأمن الغذائي، ويمكن أن يلعب المواطن دورا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مايلي:

-بذل جهود التعاون والتضامن قصد الحد من الفقر وتقديم المساعدات الغذائية للمتضررين خاصة في وقت الشدة وحتى الرخاء.

-احترام وتطبيق التوجيهات والتوصيات والنظم الصادرة من طرف مؤسسات ومصالح الدولة الهادفة لكبح جماح التبذير والمضاربة ونبذ التبذير الغذائي وشتى أنواع هدر الغذاء المدعم من خزينة الدولة خاصة.

-التحلي بروح المسؤولية والمساهمة خاصة من الفلاحين في زيادة الإنتاج ومزاولة نشاطات فلاحية ذات الصلة بالأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي والوطني.

تعقيا على ما سبق، يجب أن تكون فكرة الأمن الغذائي هي الفكرة العامة التي توحد وتؤلف بين أفراد المجتمع، وإذا تجسدت فعلا أمكن القول أن الجزائر ستتمكن من التخلص من تبعيتها الأجنبية تدريجيا وستسترجع سيادتها الغذائية التي ستضمن دون شك سيادتها التامة.²¹

4. تحديات إشراك الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر المجتمع المدني شريكا حيويا للحكومات في رسم وتبني برامج وسياسات التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية...الخ، ويمكنها سد الفراغ المتأني عن غياب الدولة أو عجزها في حل القضايا والمشكلات المختلفة كالفقر وسوء التغذية، وانتشار الجوع عبر مناطق أو أقاليم الدولة. لكن عملية مشاركة هذه الفواعل غير الرسمية في تحقيق الأمن الغذائي محليا تعترضه مجموعة من التحديات والمعوقات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن المنهجية السياسية التي انتهجتها الدولة الجزائرية في التعامل مع منظمات المجتمع المدني أو العمل الجمعي بشكل عام تتسم بالارتجالية والمناسباتية، إذ لا توجد سياسة واضحة وصريحة تقوم على إشراك تلك الفواعل والأخذ باقتراحاتها وآرائها في صناعة

القرارات المختلفة، وبالتالي تعاني هذه السياسة من قصور وتحديات معينة لم تسمح بالاعتماد الحقيقي على هذه الفواعل.²²

- ضعف السياسات وقصور استراتيجيات تمكين الفواعل غير الرسمية في أداء دورها بالمشاركة في تحقيق الأمن الغذائي واعتقاد النخب الحاكمة أن ذلك من مسؤولية الدولة وحدها وغياب الوعي والإدراك بأدوار القطاعات الأخرى في بلوغ هذا الهدف.

- من جهة أخرى، يظل غياب الدعم المالي والتشجيع الرسمي وحتى الشعبي ظاهرا للعيان، وغياب ثقافة المشاركة الحقة من قبل المجتمع في التنسيق والتعاون مع قطاعات المجتمع المدني ضعيف جدا أو يكاد يكون منعزلا تماما.

- تلعب عوامل أخرى طبيعية كالتغيرات المناخية والاحتباس الحراري، وكذا عوامل النمو الديمغرافي دورا سلبيا في عدم قدرة قطاعات المجتمع المدني والقطاع الخاص على الحد من الجوع والقضاء على الفقر وهو ما يزيد من تعميق فجوة الغذاء وتكريس العجز الغذائي في الجزائر.

5. خاتمة

في نهاية الورقة البحثية، يمكن الإجابة عن إشكالية البحث بالقول إن قصور الدولة الجزائرية في حل مشكلة الغذاء وعجزها عن تحقيق الأمن الغذائي طيلة العقود السابقة رغم السياسات المتخذة والموارد المسخرة، قد يمكن مجابهته وذلك بتبني مقاربة تشاركية جماعية بإشراك تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكذا المواطنين في صياغة وتجسيد الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الهادفة للحد من الجوع والقضاء على الفقر وضمان توفير الغذاء. هذا ما يؤكد صحة الفرضية المقدمة التي تفترض إمكانية وسهولة تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي بفسح المجال للفواعل المختلفة بما تمتلكه من خبرات

وموارد وتجارب في الحد من الفقر والقضاء على الجوع وتوفير الغذاء للمحتاجين والمتضررين الذي هم بحاجة ماسة للغذاء. يمكن حصر أهم نتائج البحث في الآتي:

- يعرف الطلب المحلي على الغذاء تناميا واسعا خاصة في ظل ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، مقارنة بالنتائج المحلي الداخلي من الغذاء وهو ما يساهم في تعميق الفجوة الغذائية. ويدفع الدولة للاستيراد مما يشكل عبئا على الخزينة العمومية، ويجعل الاقتصاد الوطني وأمن البلاد الغذائي رهينا للخارج.

لكسب رهان الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- يتعين على النخب الحاكمة إرساء فلسفة وسياسة جديدة تقوم على إدراك أدوار القطاعات الأخرى ممثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والتنسيق معها ومنحها فرصا واسعة في المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية التي تستهدف تحقيق الهدف المذكور آنفا.

- تبني آلية التشاور والشراكة وضمان الشفافية من أجل تحسين الوضع الزراعي في الجزائر وتنسيق الجهود لضمان توفير وتعزيز الأمن الغذائي.

- بلورة رؤية واقعية حول الكيفيات المطلوبة لتمكين القطاع الخاص من المساهمة في الحرب على الجوع والفقر بفعالية قصوى.

- تقديم العون والمساعدات المالية (كالقروض المالية مثلا) للفواعل غير الدولاتية من أجل إنجاز المشاريع الزراعية والفلاحية وتشجيع الاستثمار في القطاعات التي تسهم في تحقيق وتعزيز الأمن الغذائي.

وأخيرا تظل مسؤولية الدولة هامة في تهيئة البيئة المناسبة وإزالة العقبات القانونية وتوفير الآليات المختلفة لتمكين الفواعل غير الدولاتية من المشاركة والمساهمة في تحقيق الأمن

الغذائي والحد من الجوع والفقر، وهو مسؤولية الجميع من دولة وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد.

6 . الهوامش والمراجع

- ¹ قويسى مبروك، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2022، ص ص 429-446.
- ² ودان بوعبدالله، بن نورين زين الدين، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص ص 206-229.
- ³ فتحي معيفي، تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 04، 2019، ص 05.
- ⁴ ناير بن رقية فتيحة، مهمة الأمن بين الثابت والمتغير في السياسة العالية الراهنة، الحرب الروسية الأوكرانية محددًا، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص ص 355-376.
- ⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (03 أوت، 2008). القانون رقم 08/16 المتضمن التوجيه الفلاحي. الجزائر.
- ⁶ قادري حسين، سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 02، جانفي 2021.
- ⁷ بولودان عبد الرزاق، بورويصة ياسين، الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد الأول، العدد الثاني، جوان 2020.
- ⁸ ودان بوعبدالله، بن نورين زين الدين، المرجع سابق الذكر.
- ⁹ بن عيسى كمال الدين، كبريري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2018، ص 139.
- ¹⁰ هشام بومجوط، لافيا كامبينييسا: السيادة الغذائية تعتمد على صغار المزارعين والبذور والأساليب المحلية، الجزيرة الالكترونية، تم التصفح في 27، 05، 2023 ع الرابط: www-aljazeera-net-cdn.ampproject.org.

- ¹¹ عبد الرحمان فاضل عباس الخزرجي، الفاعلون من غير الدول: دراسة في الجماعات المسلحة العابرة للحدود وتأثيرها على الأمن الدولي، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص 29.
- ¹² عاشوري عبد الله، إشراك فواعل المجتمع المدني المحلي في الحوكمة البيئية في الجزائر، مجلة المفكر، عدد خاص، نوفمبر 2022، ص 366-378.
- ¹³ أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، دار المسيرة، 2008، ص 64.
- ¹⁴ سمير حمياز، دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 02، 2021، ص 169-182.
- ¹⁵ حمياز سمير، المرجع السابق.
- ¹⁶ حمياز سمير، نفس المرجع السابق.
- ¹⁷ هاجر خلافة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 02، العدد 01 جوان 2015،
- ¹⁸ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، حث القطاع الخاص على المساعدة في حسم مشكلات الجوع، تم التصفح يوم 2023/04/03 على الرابط: www.fao.org/news/story/ar/item
- ¹⁹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، نفس المرجع السابق.
- ²⁰ هاجر خلافة، المرجع السابق.
- ²¹ تقيّة محمد المهدي حسان، الأمن الغذائي. أمانة الأجيال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 07.
- ²² سهام بن يحيى، دور الإعلام البيئي في تعزيز الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المفكر، عدد خاص، نوفمبر 2022، ص 379-402.